النافذة الاقتصادية

بزيادة نسبتها (20%)

116.4 مليون دينار أرباح بنك الإسكان قبل الضريبة وبعد المخصصات لعام 2010

صرح الدكتور ميشيل مارتو / رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل أن البنك حقق نتائج جيدة خلال العام 2010، حيث بلغت الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد المخصصات 116.4 مليون دينار مقابل 97 مليون دينار تحققت في السنة السابقة وبزيادة نسبتها 20%، كما بلغت الأرباح بعد الضريبة 88.4 مليون دينار مقابل 66.6 مليون دينار وبزياده نسبتها 32.9%، وقد استطاع البنك من تحقيق هذه النتائج رغم الظروف الصعبة التي مرت خلال العام 2010، حيث استمر البنك ببناء المزيد من المخصصات استناداً للسياسة المتحفظة للبنك في التعامل مع القروض غير العاملة، حيث تم أخذ مخصصات جديدة خلال عام 2010 بمبلغ 46.2 مليون دينار.

وقد أظهرت نتائج البنك المالية ارتفاع مجموع الموجودات بنسبة 9.7% عن نهاية العام السابق لتبلغ 6.7 مليار دينار في نهاية العام 2010، وزادت ارصدة ودائع العملاء بنسبة 8.5% ليصل مجموع أرصدتها إلى 4.8 مليار دينار، وارتفع مجموع محفظة التسهيلات الائتمانية " بالصافي " بنسبة 3.4% لتصل إلى 2.4 مليار دينار، كما ارتفعت حقوق المساهمين لتبلغ 1023.9 مليون دينار مقابل 966.5 مليون دينار في نهاية عام 2009، أي بزيادة نسبتها 5.9%.

هذا بالإضافة إلى تحقيق نمو في مؤشرات الملاءة المالية الرئيسية لدى البنك، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 22.5% وهي تزيد عن النسبة المقررة من لجنة بازل II البالغة 8% والبنك المركزي البالغة 12%. وارتفع العائد " قبل الضريبة " على الموجودات من 1.68% عام 2009 إلى 1.82%، كما ارتفع العائد " قبل الضريبة " على حقوق الملكية من 10.33% إلى 11.7%. وبلغت نسبة السّيولة والمعبر عنها بمجموع الأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والسندات الحكومية وأذونات الخزينة 55%وبلغت نسبة القروض إلى الودائع 50%. وحافظ مؤشر الكفاءة أي " نسبة المصاريف إلى إجمالي الدخل" على نفس المستوى المتحقق في العام السابق وبنسبة 38%، وهو مستوىً مناسب قياساً بالنسب المماثلة في السوق المصرفي المحلي.

وبلغت حصة البنك من السوق المصرفي المحلي 14.5% بمؤشر إجمالي الموجودات، و15.8% من إجمالي ودائع العملاء، و11.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتعكس هذه المؤشرات في مجملها سلامة استراتيجية البنك في النمو، وقدرته على مواجهة التحديات القائمة في التعامل مع ظروف السوق.

وفي تعقيبه على سلامة ومتانة المحفظة الائتمانية للبنك بين الدكتور مارتو أن ذلك يعود بشكل رئيسي إلى سياسة التحوط والحذر التي اعتمدها البنك في التعامل مع القروض غير العاملة، آخذين بالاعتبار بأن مبالغ المخصصات ليست خسارة متحققة وإنما تحوط لتغطية مخاطر قد تحصل، ويمكن عودتها للايرادات في حال زوال أسبابها.

واستناداً لهذه النّتائج فقد أوصى مجلس الادارة للهيئة العامّة المقرّر عقدها بتاريخ 2011/3/31 بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة 25%.

واختتم الدكتور مارتو تصريحه مؤكّداً على اعتزاز البنك بملاءته المالية ومتانة القاعدة الرأسمالية لديه وسلامة المحافظ الائتمانية والاستثمارية، حيث يتبنى البنك خططاً استراتيجية بمختلف أماكن تواجده، تستهدف تعزيز هذا التواجد، وتطوير وتنويع أساليب الخدمات لمختلف العملاء الذين يعتز البنك بثقتهم وولائهم.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام،،

باسم أعضاء مجلس الإدارة وباسمي يسعدني أن أقدم لحضراتكم خالص التحيّة والتقدير، وأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي السابع والثلاثين لمجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، متضمناً ما تم إنجازه خلال العام 2010، والقوائم الماليّة الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010، وخطة البنك المستقبلية، ويشتمل التقرير على جميع متطلبات الشفافية ويلبي قواعد الحاكمية الجيدة وفق أعلى المعايير ويلتزم بجميع الشروط والقواعد التي تنص عليها القوانين والانظمة .

المساهمين الكرام،،

كان للإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية والماليّة في الأردن أثراً في تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية، حيث بدأ الاقتصاد الأردني خلال العام بالتعافي، متأثراً بتحسن الظروف الإقليمية والعالمية ونمو القطاعات التصديرية والخدمية، بالإضافة إلى تحسن ملموس في معدلات نمو الائتمان المصرفي. وقد ساعد في ذلك استمرار البنك المركزي الأردني بالإجراءات التوسّعية التي بدأها في عام 2009 والتي تمثلت بشكل رئيسي بخفض أسعار الفائدة، وتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي. وقد نتج عن هذه العوامل أن الاقتصاد المحلي تمكن من تحقيق معدل نمو حقيقي خلال عام 2010 يتراوح حول 3%.

وبهذه الظروف حققت مجموعة البنك أرباحاً صافية قبل الضريبة وبعد المخصصات مقدارها 116.4 مليون دينار، أي بزيادة عن العام السابق مقدارها 19.4 مليون دينار، ونسبتها 20%. كما بلغت الأرباح بعد الضريبة 88.4 مليون دينار، وبزيادة مقدارها 21.9 مليون دينار ونسبتها 32.9%. وقد تحققت هذه النتائج على الرغم من استدراك مخصصات إضافية في هذا العام بلغت 46.2 مليون دينار، استمراراً لنهج إدارة البنك باعتماد مبدأ الشفافية والتحفظ في التعامل مع القروض المتعثرة وبناء المخصصات اللازمة لها. وبهذه النتائج تكون حقوق الملكيّة قد تعززت بمبلغ إضافي قدره 57.5 مليون دينار ونسبته 5.9% ، ليبلغ مجموعها 1.024 مليار دينار في نهاية العام.

كما حقق البنك إنجازات إيجابية في مختلف بنود الميزانية الرئيسية، إذ ارتفع حجم الموجودات مع نهاية العام ليبلغ 6.7 مليار دينار، أي بزيادة مقدارها 589.3 مليون دينار وبنسبة 9.7%. وزادت أرصدة ودائع العملاء بمبلغ 378.2 مليون دينار، وبنسبة 8.5% ، ليصل مجموعها إلى 4.8 مليار دينار. وارتفع رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية "بالصافي" ليصل إلى 2.4 مليار دينار، أي بزيادة مقدارها 80.5 مليون دينار وبنسبة 3.4%.

وقد انعكست النتائج المالية التي تم تحقيقها خلال عام 2010 إيجابياً على مجموعة من المؤشرات المالية، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 22.5%، وهي تفوق النسبة المحددة من البنك المركزي الأردني البالغة 12%، ومتطلبات لجنة بازل البالغة 8%. وبلغت نسبة السيولة 182.2% وهي تفوق أيضاً الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي البالغ 100%. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع 50%. كما ارتفع العائد "قبل الضريبة" على الموجودات من 1.68% عام 2009 إلى 1.82% عام 2010. وارتفع معدل العائد "قبل الضريبة" على حقوق الملكية من 10.33% إلى 11.7%. وحافظ مؤشر الكفاءة أي "نسبة المصاريف إلى إجمالي الدخل" على مستواه في العام السابق أي نسبة 38%، وهو مستوىً مناسب قياساً بالنسب المتحققة لدى الجهاز المصرفي المحلي. وتعكس هذه المؤشرات في مجملها سلامة استراتيجية البنك في النمو، وصلابة قاعدته المالية والائتمانية ، وقدرته على مواجهة التحديات القائمة في التعامل مع ظروف السوق

حضرات المساهمين،،

تم خلال عام 2010 افتتاح 7 فروع جديدة ليرتفع عدد فروع البنك العاملة في الأردن إلى 110 فرعاً، وبذلك يكون البنك قد حافظ على صدارته للسوق المصرفي المحلي من حيث عدد الفروع العاملة. كما تم خلال العام إضافة 25 جهازاً جديداً لشبكة الصرافات الآلية، ليصبح بذلك عدد الصرافات الآليّة العاملة في المملكة 187 جهازاً، وهي أيضاً أكبر شبكة أجهزة صراف آلي في المملكة.

كما حافظ البنك على الحصة الأكبر من ودائع التوفير بالعملة المحلية وبنسبة 41.9%. إلى جانب الاستحواذ على حصص مناسبة، في السوق المصرفية بلغت 14.5% من إجمالي الموجودات، و15.8% من ودائع العملاء، و11.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة.

وفي مجال نشاط البنك الخارجي فقد حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية خلال العام 2010 إنجازات متميزة في مختلف الأنشطة، حيث تمكن من زيادة الأرباح والودائع والقروض بنسب جيدة . وزاد عدد فروعه العاملة في سورية إلى 30 فرعا. كما حقق بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر وفروع البنك الخارجية في كل من فلسطين والبحرين أرباحاً جيدة قياساً بما تحقق في السنوات السابقة وإنجازات مرضية ومناسبة في نشاطي الودائع والقروض. وحققت الشركات التابعة – الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي وشركة المركز المالي الدولي – نتائج جيدة.

أما مكاتب التمثيل في الإمارات العربية المتحدة وليبيا والعراق فقد واصلت مهامها في مجال تسويق خدمات ومنتجات البنك في أماكن تواجدها، بما ساعد في تعزيز وتطوير علاقات العمل بين البنك والعملاء الحاليين والمستهدفين في تلك المناطق.

في مجال التوسع الخارجي، قام البنك خلال عام 2010 بإتمام صفقة الاستحواذ على حصّة مؤثرة من رأسمال بنك الأردن الدولي "JIB" في لندن، لتصبح 68.57% من رأسماله. ويؤمل أن تعزز هذه الخطوة تواجد البنك في السوق الأوروبي والدولي، وأن تهيئ فرصاً جديدة أخرى للنمو والتوسع الخارجي الاقليمي والدولي في الأوقات والظروف المناسبة.

واستناداً للنتائج الجيدة التي حققها البنك، فإن مجلس الإدارة يوصي للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح على المساهمين عن العام 2010 بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم.

المساهمين الكرام ،،

تلتزم إدارة البنك بنصوص ميثاق التحكم المؤسسي المعتمد لدى البنك، والمستند لدليل التحكم المؤسسي الصادر عن البنك المركزي الأردني، ودليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية.

وإيمانا بمسؤولية البنك تجاه المجتمع المحلي، فقد قام بالمزيد من المبادرات والإنجازات لدعم الأنشطة الوطنية والاجتماعية، حيث تم خلال العام تقديم الدعم والتبرع للعديد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والفنية والاجتماعية والانسانية والرياضية والبيئية، بالإضافة إلى رعاية ودعم بعض المؤتمرات والندوات الفكرية التي تستهدف خدمة وتطوير مؤسسات المجتمع المدني بمختلف غاياتها.

وللمحافظة على هذه الإنجازات وتعزيزها فقد تبنى البنك خطة عمل طموحة ترجمتها الموازنة التقديرية للبنك لعام 2011، فقد بنيت هذه الموازنة على أسس علمية وواقعية، أخذت بالاعتبار ضرورة تحقيق معدلات نمو صحية في أنشطة البنك المختلفة، وتحسين حصته في السوق المصرفي، دون تفريط بالسياسات المتحفظة التي ينتهجها البنك في الاستثمار والاقراض، مع إعطاء العناية اللازمة لتجنب "المخاطر" التي تواجه عمل البنك بكل أنواعها استناداً إلى تعليمات بازل II.

الاخوة المساهمين،،

أغتنم هذه المناسبة لتقديم خالص الشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني على تعاونه ودعمه للقطاع المصرفي، بما أسهم في المحافظة على سلامة هذا القطاع واستقراره، ولا يسعني سوى الاشادة بحكمة القائمين على إدارة السياسة النقدية، بما حافظ على استقرار سعر صرف الدينار. والشكر مستحق أيضا لهيئة الأوراق المالية على دورها في إدارة سوق رأس المال بحكمة ودراية، وكل الشكر والتقدير لعملائنا الذين نعتز بثقتهم وولائهم لهذا البنك. ولا يفوتني أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كافة الزملاء في مجلس الإدارة على دورهم الحيوي ومواقفهم الحكيمة، والثناء والتقدير موصولان أيضا لإدارة البنك التنفيذية "إدارة عليا وموظفين" على تفانيهم وإخلاصهم بما مكن البنك من تحقيق هذه النتائج.

حمى الله أمن هذا البلد واستقراره بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين راعي بناء دولة الأردن الحديثة، حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

د. ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الاول / ديسمبر 2010

	31 كانون الاول / ديسمبر2010 دينار	31 كانون الاول / ديسمبر2009 دينار
الموجودات :-		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,560,185,378	1,478,337,776
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	780,109,396	689,876,798
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	107,963,062	53,097,828
موجودات مالية للمتاجرة	130,253	1,495,880
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	40,539,333	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	2,449,148,398	2,368,648,748
موجودات مالية متوفرة للبيع	932,475,022	581,008,188
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	600,167,401	744,569,957
ممتلكات ومعدات	102,914,317	93,025,899
موجودات غير ملموسة	5,901,181	3,176,127
موجودات ضريبية مؤجلة	17,672,877	9,199,723
موجودات أخرى	82,453,825	67,900,813
مجموع الموجودات	**6,679,660,443**	**6,090,337,737**
المطلوبات وحقوق الملكية :-		
المطلوبات :-		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	405,352,656	284,067,286
ودائع عملاء	4,808,562,716	4,430,410,552
تأمينات نقدية	295,034,707	289,680,522
مخصصات متنوعة	22,342,648	18,719,304
مخصص ضريبة الدخل	32,236,421	31,339,932
مطلوبات ضريبية مؤجلة	652,748	1,006,216
قروض مساندة	7,885,154	-
مطلوبات أخرى	83,665,127	68,641,153
مجموع المطلوبات	**5,655,732,177**	**5,123,864,965**
حقوق الملكية :-		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	252,000,000	252,000,000
علاوة الاصدار	357,925,469	357,925,469
احتياطي قانوني	106,409,104	96,660,257
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	22,450,000	22,450,000
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(980,308)	1,733,632
التغير المتراكم في القيمة العادلة بالصافي	332,052	(2,840,657)
أرباح مدورة	148,771,404	129,917,723
مجموع حقوق مساهمي البنك	**920,129,789**	**891,068,492**
حقوق غير المسيطرين	**103,798,477**	**75,404,280**
مجموع حقوق الملكية	**1,023,928,266**	**966,472,772**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**6,679,660,443**	**6,090,337,737**

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2010

	2010 ديـنار	2009 ديـنار
الفوائد الدائنة	281,129,562	292,906,561
الفوائد المدينة	(91,560,962)	(102,100,602)
صافي إيرادات الفوائد	**189,568,600**	**190,805,959**
صافي إيرادات العمولات	32,242,372	33,451,519
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**221,810,972**	**224,257,478**
ارباح عملات أجنبية	11,112,025	9,815,541
(خسائر) ارباح موجودات مالية للمتاجرة	(256,983)	94,989
ارباح موجودات مالية محددة بالقيمةالعادلة من خلال قائمة الدخل	310,550	-
ارباح موجودات مالية متوفرة للبيع	6,744,248	1,967,649
ايرادات اخرى	24,296,242	24,289,226
إجمالي الدخل	**264,017,054**	**260,424,883**
نفقات الموظفين	52,094,075	49,504,875
استهلاكات وإطفاءات	11,736,843	11,361,148
مصاريف أخرى	34,670,317	34,121,557
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	46,193,594	64,542,482
مخصصات متنوعة	2,920,257	3,880,697
إجمالي المصروفات	**147,615,086**	**163,410,759**
الربح قبل الضرائب	**116,401,968**	**97,014,124**
ضريبة الدخل	27,964,730	30,451,614
الربح للسنة	**88,437,238**	**66,562,510**
ويعود الى:		
مساهمي البنك	**78,976,269**	**59,896,310**
حقوق غير المسيطرين	**9,460,969**	**6,666,200**
	88,437,238	**66,562,510**
الحصة الاساسية و المخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.313 دينار**	**0.238 دينار**

ملخص نتائج أعمال مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال السنوات (2006 - 2010)

المبلغ بملايين الدنانير*

البيان / السنة	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	4096.5	5020.1	5430.6	6090.4	6679.7
ودائع العملاء	2832.7	3500.6	3764.5	4430.4	4808.6
القروض والتسهيلات الإئتمانية (بالصافي)	1589.9	1936.3	2341.7	2368.6	2449.1
حقوق الملكية	835.2	890.3	911.0	966.5	1023.9
إجمالي الدخل	201.9	238.8	245.2	260.4	264.0
الربح قبل الضريبة	130.1	154.5	142.0	97.0	116.4
الربح بعد الضريبة	94.7	111.5	101.3	66.6	88.4
الأرباح النقدية الموزعة	25.0	64.3	75.0	50.4	**63.0
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة (EPS)	0.391	0.435	0.383	0.238	0.313
حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)	0.260	0.300	0.250	0.200	0.250
سعر السهم في نهاية العام (دينار)	***6.550	7.210	8.330	7.150	8.100

* الدينار الأردني = 1.4104 دولار أمريكي

** أرباح مقترح توزيعها على المساهمين عن عام 2010

*** تم خلال العام 2006 زيادة رأسمال البنك من 100 مليون دينار / سهم إلى 252 مليون دينار / سهم عن طريق :

- طرح 100 مليون سهم للأكتتاب الخاص بسعر أربعة دنانير.
- تخصيص 50 مليون سهم تم توزيعها مجاناً على المساهمين، كل حسب حصته في رأس المال.
- تخصيص 2 مليون سهم تم تسجيلها باسم صناديق القوات المسلحة الأردنية.

محافظاً على مركز صدارته من حيث شبكة الفروع

بنك الإسكان يفتتح فرع شارع مكة ومكتب شارع الأمير نايف

تطبيقاً لإستراتيجية بنك الإسكان للتجارة والتمويل الهادفة إلى تعزيز مكانته التنافسية وزيادة حصته السوقية في مختلف الأنشطة والأعمال المصرفية، فقد تم خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي افتتاح فرع شارع مكة في العاصمة عمان ومكتب شارع الأمير نايف في محافظة اربد ليصل العدد الإجمالي لشبكة البنك المنتشرة محلياً إلى 106 فروع و6 مكاتب، علماً بأن الفرع والمكتب مجهزة بأحدث الديكورات والتجهيزات المكتبية، وقد تم الحرص على توفير مواقف خاصة لسيارات العملاء، وتتميز مقار فروع البنك ومكاتبه بلمسة جمالية وتصميم عصري تعكس الصورة العامة للبنك وأهدافه الرامية إلى سهولة التواصل مع العملاء وتوفير أكبر قدر من الراحة لهم عند إنجاز أعمالهم المصرفية.

ومن الجدير ذكره في هذا الإطار أن بنك الإسكان يحتل المرتبة الأولى بين البنوك العاملة في المملكة من حيث عدد الفروع، متربعاً على مركز الصدارة من حيث شبكة فروعه المحلية منذ العام 1978.

ويذكر أن البنك يسعى من وراء تطبيق إستراتيجية الانتشار الواسع إلى ترسيخ تواجده في سوق الخدمات المصرفية وتعزيز الحصة المؤثرة التي يستحوذ عليها من هذا السوق على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد Retail والخدمات المصرفية الموجهة للشركات Corporate وذلك من خلال تلبية احتياجات عملاءه الحالية وتطلعاتهم المستقبلية وتوسيع قاعدة عملائه، وصولاً إلى مختلف شرائح عملاء المجتمع الأردني من الأفراد والشركات والمؤسسات، ولتكون شبكة فروعه الواسعة نقطة جذب من خلال تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية مقترنة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية ومعززة بأكبر شبكة لأجهزة الصراف الآلي على الصعيد المحلي والبالغ عددها 192 جهاز صراف آلي.

مكتب شارع الأمير نايف

فرع شارع مكـة

استمراراً لسياسة تكريم قدامى الموظفين

بنك الإسكان يكرم من أمضى خمسة عشر عاماً في خدمة البنك

رعى الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان " حفل تكريم " مجموعة جديدة من الموظفين العاملين في مختلف إدارات وفروع البنك، ممن أمضوا خمسة عشر عاماً في الخدمة وهذا تقليد درج عليه البنك منذ سنوات طويلة.

وقد عقب الدكتور مارتو على هذه المناسبة معتبراً أن هذا التكريم هو تكريم للعمل الدؤوب والجهد المخلص في خدمة المؤسسة والعمل على إنجاحها. وهنأ الموظفين " المكرمين " وبارك لهم جهودهم، حيث استطاع موظفو البنك بفضل تميز أدائهم وحسن انتمائهم، أن يصلوا بمؤسستهم " بنك الإسكان " إلى هذه المكانة المرموقة والمرتبة المتقدمة في الجهاز المصرفي.

وقد خاطب الدكتور مارتو الموظفين المحتفى بهم وهنأهم بمناسبة استحقاقهم لهذا التكريم، مؤكداً على ضرورة الاستمرار بالأداء المتميز، والولاء الصادق، والعطاء الموصول، حتى يبقى البنك " بهمة وعطاء " الجميع بمستوى ثقة العملاء "مودعين ومقترضين ".

وقد حضر الحفل السيد عمر ملحس المدير العام، الذي بارك بدوره للموظفين المحتفى بهم وتمنى لهم التوفيق. ثم قام الدكتور مارتو بتسليم الهدايا التقديرية لمستحقيها.

فرع شارع المدينة الطبية

يفوز بالمرتبة الأولى لعام 2010

في إطار سياسة البنك الهادفة إلى مكافأة وتقدير الأداء المتميز رعى السيد عمر ملحس/المدير العام لبنك الإسكان للتجارة والتمويل حفل تكريم فرع شارع المدينة الطبية لحصوله على المرتبة الأولى في الأداء لعام 2010، وحضر الاحتفال نائب المدير العام/العمليات ومساعد المدير العام لشؤون الخدمات المصرفية للأفراد ومدير فروع الأردن وعدد من المدراء التنفيذيين في البنك، وقد شكر السيد ملحس إدارة الفرع والعاملين فيه على ما بذلوه من جهود متميزة ساهمت في حصول الفرع على الجائزة الأولى لعام 2010، وحثهم على استمرار بذل الجهود والتفاني في العطاء للمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك لضمان بقائه في موقع الريادة في القطاع المصرفي الأردني.

من جهتها فقد تقدمت الآنسة رولى نصير/مديرة الفرع بالشكر الجزيل إلى إدارة البنك على اهتمامها ورعايتها وتشجيعها وتحفيزها للأداء المتميز، كما تقدمت بالشكر الجزيل إلى كافة العاملين في الفرع على ما بذلوه من جهود مخلصة ساهمت في تحقيق ما وصل إليه الفرع من نتائج، وأكدت أن العمل بروح الفريق أدى إلى تكاثف جهود جميع العاملين في الفرع لخدمة العملاء على أفضل وأحسن وجه، ومكن الفرع من تعزيز إمكانياته وقدراته على الاحتفاظ بعملائه وزيادة تعاملهم معه من جهة، واستقطاب عملاء جدد من جهة ثانية.

حصاد الاقتصاد الأردني لعام 2010

تجاوز الاقتصاد الأردني خلال عام2010 عدد من الاختبارات التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وذلك بحزمة تدابير مالية واقتصادية متعددة، إذ تم تحقيق انفراجات لا يمكن إغفالها على عدد من الأصعدة أهمها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة على حد سواء، والمحافظة على الاستقرار النقدي وذلك بفضل السياسات الحكيمة التي تبناها البنك المركزي على مدار العام .

ورغم ذلك لا زال طريق النمو المستدام في المملكة يواجه تحديات كبيرة تتمثل في ارتفاع عجز الموازنة، وحجم المديونية الكبير. وبالإضافة إلى هذين التحديين، فقد شكل الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية الآخذة بالتراجع، وتحويلات المغتربين، ومعدلات البطالة المرتفعة مشاكل أخرى تضاف لتلك التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وفيما يلي قراءة مختصرة لأرقام ومعطيات العام 2010:

النمو الاقتصادي

بعد أن شهد الاقتصاد الأردني تراجعاً كبيراً في معدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه سجل خلال العام 2010 مستويات نمو إيجابية وأفضل مقارنة بالعام 2009 ، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.8% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010 مقارنة بـ 2.5% في الفترة المماثلة من عام 2009 ، بينما سجل الناتج المحلي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة 8.4% مقارنة بنمو قدره 11.2%.

%2.8
معدل النمو الإقتصادي

وفي ضوء هذه المعدلات من النمو الاقتصادي، فقد بلغ الناتج المحلي بالأسعار الجارية 14.3 مليار دينار و7.3 مليار دينار بالأسعار الثابتة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010.

وجاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بانتعاش القطاع الصناعي وبخاصة قطاع الصناعات الإستخراجية.

وقد ساهمت سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي والتي هدفت إلى معالجة عجز الموازنة العامة وضبط النفقات وكبح الاقتراض، إلى عودة النمو الاقتصادي إلى مساره الصحيح.

التضخم

بعد أن اقترب معدل التضخم من مستوى الصفر (سالب 0.7%) في عام 2009 عادت الأسعار لترتفع مجدداً في عام 2010 ، مدفوعة بزيادة أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط العالمية، لتصل إلى مستوى 5%، وهو أقل من المعدل الذي توقعه صندوق النقد الدولي والبالغ 5.5%.

%5
معدل التضخم

ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت بارتفاع المؤشر في العام 2010 مجموعة الخضراوات بنسبة 12.9%، ومجموعة النقل بنسبة 12.7%، ومجموعة التبغ والسجائر بنسبة 12.1%، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 6%. في حين كان من أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها مجموعة الاتصالات بنسبة 5%، ومجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض بنسبة 1.8%، ومجموعة الثقافة والترفيه بنسبة 1.2%، ومجموعة الحبوب ومنتجاتها بنسبة قدرها 0.4%.

ويذكر أن الحكومة الأردنية قامت خلال العام 2010 برفع أسعار المشتقات النفطية تسع مرات مقابل ثلاث تخفيضات، علماً بأن الحكومة أقرت منذ منتصف العام نفسه ضريبة خاصة على مادة البنزين بنسبة 24% في إطار خطة إصلاح لتخفيض عجز الموازنة.

البطالة

%12.5 معدل البطالة

لم تظهر معدلات البطالة خلال السنوات القليلة الماضية تغيراً كبيراً وبقيت تتراوح حول 13%، إذ أظهرت مسوحات العمالة والبطالة الرسمية تراجع معدل البطالة في الأردن من 12.9% عام 2009 إلى 12.5% عام 2010.

كما أشارت نتائج المسوحات ذاتها إلى أن معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) بلغ 15.5% عام 2010 (16.2% عام 2009)، وأن معدل البطالة بين الذكور بلغ 10% وبين الإناث 20.1% (12.1% و 22.8% على التوالي عام 2009)، علماً بأن حوالي 53% من المتعطلين هم من حملة الشهادة الثانوية فأعلى.

هذا وتكمن مشكلة البطالة في الأردن بأن سوق العمل الأردني يولد فرصاً للعمل، ولكن جزءاً كبيراً منها يكون من نصيب غير الأردنيين نتيجة عزوف الكثير من الأردنيين عن العمل في بعض المهن.

الاحتياطيات الأجنبية

تزايد رصيد البنك المركزي من الاحتياطيات الأجنبية بشكل مضطرد ليصل إلى مستوى قياسي غير مسبوق قدره 8.7 مليار دينار أو ما يعادل 12.2 مليار دولار أمريكي، وهو مستوى آمن ووفر الدعم الكافي لاستقرار سعر صرف الدينار الأردني من جهة ومنح الاقتصاد الأردني المحلي مرونة أكثر في مواجهة الصدمات السلبية المحتملة من جهة أخرى.

الاحتياطات الأجنبية تجاوزت 12 مليار دولار

هذا ويكفي رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي لتمويل مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تصل إلى 8.5 شهراً.

ومن الأسباب الرئيسية لتزايد رصيد احتياطيات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية هو نمو الدخل المتأتي من القطاع السياحي وارتفاع مستوى تدفق تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج.

المالية العامة

%5.4 نسبة العجز من الناتج المحلي

كان لجملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة خلال العام 2010 أثر واضح على ضبط النفقات وتخفيض العجز المالي الذي تراجع بعد المساعدات بمقدار بلغ حوالي 463 مليون دينار وبنسبة 30.7% خلال عام 2010 عن عام 2009 ليصل إلى 1046 مليون دينار أو مانسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2010 مقارنة مع المستوى غير المسبوق الذي تم تسجيله خلال عام 2009 والبالغ 1509 مليون دينار وبنسبة 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وجاء هذا الانخفاض في العجز المالي للمملكة نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة (الإيرادات والمساعدات الخارجية) من 4.5 مليار دينار عام 2009 إلى 4.7 مليار دينار عام 2010، أي بارتفاع مقداره 140 مليون دينار ونسبته 3.1%، بينما تراجعت النفقات العامة من 6.0 مليار دينار أردني إلى 5.7 مليار دينار خلال عام 2010، أي بتراجع مقداره 323 مليون دينار ونسبته 5.4%.

المديونية

نسبة المديونية إلى الناتج المحلي تقترب من الحد الأدنى المسموح به في قانون الدين العام

رغم المؤشرات الإيجابية التي حققها الاقتصاد المحلي خلال العام 2010، إلا أن حجم المديونية العامة – إلى جانب عجز الموازنة – بقي يمثل التحدي الأصعب أمام السياسات الاقتصادية الأردنية، خاصة وأن حجم المديونية يأخذ اتجاهاً تصاعدياً مع ارتفاع حجم عجز الموازنة.

هذا وتشير الأرقام إلى ارتفاع صافي المديونية العامة بمبلغ 1803 مليون دينار بنسبة 18.7% مقتربة من مستوى قياسي جديد بلغ 11.5 مليار دينار (16.2 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2010 مقابل 9.7 مليار دينار (13.7 مليار دولار أمريكي) عام 2009، أما نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت 59.1% في نهاية عام 2010 وذلك مقابل 59.6% عام 2009، أي بانخفاض مقداره نصف نقطة مئوية.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، فقد ارتفع رصيدها من 3.9 مليار دينار (5.5 مليار دولار أمريكي) عام 2009 إلى 4.6 مليار دينار (6.5 مليار دولار أمريكي) عام 2010، أي بارتفاع قدره 742 مليون دينار وبنسبة 19.2%. أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض بشكل طفيف من 23.9% عام 2009 إلى 23.8% عام 2010.

القطاع الخارجي

أظهرت المؤشرات المتعلقة بأداء القطاع الخارجي في المملكة تسجيل تحويلات المغتربين الأردنيين العاملين بالخارج زيادة نسبتها 1% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010 ليصل إجمالي تلك التحويلات إلى حوالي 1.7 مليار دينار (2.4 مليار دولار أمريكي).

مؤشرات القطاع الخارجي تحقق نمواً على كافة الصعد

وفيما يتعلق بالدخل السياحي فقد سجل زيادة نسبتها 20.1% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010 ليصل إجمالي الدخل المتأتي للمملكة من قطاع السياحة إلى حوالي 1.9 مليار دينار (2.6 مليار دولار أمريكي).

أما على صعيد تجارة الأردن مع دول العالم الخارجي، فقد تم تسجيل زيادة نسبتها 10% خلال عام 2010 ليصل حجم التجارة الخارجية إلى 15.1 مليار دينار، وكانت الصادرات الكلية قد زادت بنسبة 10.2% لتصل إلى 5 مليار دينار، بينما زادت المستوردات الكلية بنسبة 7.2% لتبلغ 10.8 مليار دينار، الأمر الذي ساهم في زيادة العجز التجاري بنسبة 4.8% ليبلغ حوالي 5.8 مليار دينار. ويذكر أن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات بلغت 46% خلال عام 2010 مسجلة ارتفاعاً مقداره 1.2 نقطة مئوية عن مستوى عام 2009 البالغ 44.8%.

العالم ... جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء

لقد أصبح العالم اليوم أقرب ما يكون فعلياً لوصف الرئيس الجنوب أفريقي السابق ثابو مبيكي" Thabo Mbeki " بأنه "جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء "، ولتقريب الصورة بشكل أوضح وأدق، فقد أظهر تقرير الثراء العالمي الرابع عشر وتقرير انعدام الأمن الغذائي الثاني ما يثير المزيد من القلق والمخاوف حول اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على كوكب الأرض.

ونورد فيما يلي أهم المفارقات التي ظهرت في التقريرين المشار إليهما أعلاه:

- بلغ عدد الأغنياء HNWI (الذين يملكون مليون دولار أو أكثر) 10 ملايين غني عام 2009 بزيادة نسبتها 17.1% عن العام 2008، ويمتلكون ثروة قدرها 39 تريليون دولار أمريكي بزيادة نسبتها 18.9% عن العام 2008.
- بلغ عدد كبار الأغنياء Ultra-HNWI (الذين يملكون على الأقل 30 مليون دولار) حوالي 93.1 ألف غني بزيادة نسبتها 19.4% عن العام 2008، ويمتلكون 13.8 تريليون دولار أمريكي بزيادة نسبتها 21.5% عن عام 2008، وبذلك شكل عدد كبار الأغنياء 0.9% من إجمالي عدد أغنياء العالم، بينما تشكل ثرواتهم35.5% من ثروات الأغنياء.
- على صعيد المنطقة العربية فقد سجلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث عدد الأغنياء وبعدد بلغ 104.7 ألف غني في عام 2009 بنسبة زيادة بلغت 14.3% عن عام 2008، وحل في المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد بلغ 54.5 ألف غني وبنسبة انخفاض بلغت 18.8%.
- قدر عدد ناقصي التغذية بـ 1023 مليون شخص عام 2009، ويقدر أن يتراجع هذا العدد بنسبة 9.6% في عام 2010 ليصل إلى 925 مليون شخص.
- احتل إقليم أو منطقة آسيا والمحيط الهادي المرتبة الأولى من حيث عدد ناقصي التغذية بنسبة 62.4% من إجمالي عدد ناقصي التغذية في العالم، بينما حلت ذات المنطقة في المرتبة الثانية من حيث عدد الأغنياء وبنسبة 29.7% من إجمالي عدد الأغنياء في العالم.

التوزيع الجغرافي لعدد الأغنياء 2009

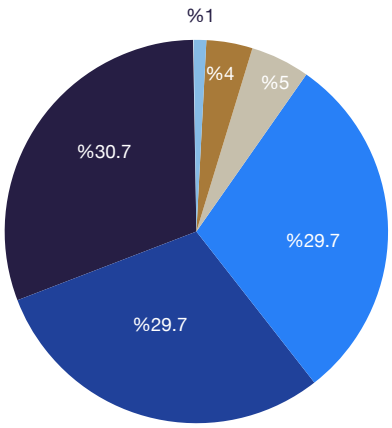

أفريقيا | آسيا والمحيط الهادي
الشرق الأوسط | أوروبا
أمريكا اللاتينية | أمريكا الشمالية

التوزيع الجغرافي لعدد ناقصي التغذية 2010

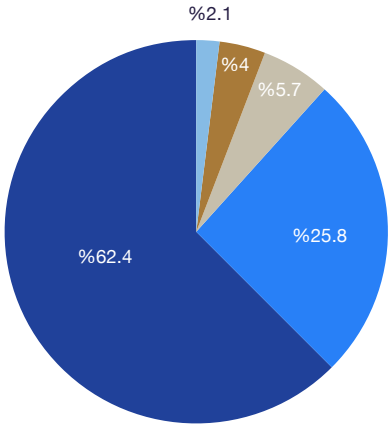

البلدان المتقدمة | أفريقيا جنوب الصحراء
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا | آسيا والمحيط الهادي
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية

ما هي الاحتياطيات الدولية؟

اختلفت الدراسات حول مفهوم الاحتياطيات الدولية (الأجنبية)، إلا أنها اتفقت على ضرورة بناء الاحتياطيات عند مستويات يمكن من خلالها تجنب الكثير من المشاكل التي قد تصيب ميزان المدفوعات أو سعر صرف العملة.

هذا وتعرف الطبعة السادسة من " دليل ميزان المدفوعات " الصادر عن صندوق النقد الدولي الاحتياطيات الدولية بأنها "تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل تمويل اختلالات ميزان المدفوعات، والتدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى".

أهمية الاحتياطيات الدولية

تكتسب الاحتياطيات الدولية أهمية بالغة لما لها من دور كبير في تجنب كثير من المشاكل التي قد تصيب ميزان المدفوعات، وتعزيز الثقة بقوة الاقتصاد وقدرته على الوفاء بالتزاماته الداخلية والخارجية، وتكمن أهمية تلك الاحتياطيات بالنقاط التالية:

1- تمويل حالات الخلل في ميزان المدفوعات
2- الإيفاء بالتزامات الديون الخارجية بالعملات الأجنبية
3- تعزيز الثقة بسياسات إدارة سعر صرف العملة المحلية وبالتالي الحيلولة دون تدهوره
4- توفير مناخ آمن للمستثمرين الأجانب
5- استقرار الجهاز المالي والمصرفي المحلي

ونتيجة لذلك تحتم على السلطات النقدية في كل دولة أن تحدد الحجم الملائم لاحتياطياتها، والذي يمكنها من مواجهة الاحتياجات الدورية وامتصاص الصدمات الخارجية والمتمثلة في:

1- ارتفاع أسعار الواردات
2- نقص حصيلة الصادرات
3- صعوبات الاقتراض الخارجي
4- ارتفاع أسعار الفائدة
5- تدهور شروط التبادل التجاري

مقاييس المستوى الأمثل للاحتياطيات

يوجد عدة مقاييس أو مؤشرات لقياس المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية وهي:

1- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى المستوردات
2- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى القروض الخارجية قصيرة الأجل
3- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى عرض النقد بالمفهوم الواسع
4- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الودائع بالعملة الأجنبية

وتشير الدراسات المختلفة إلى أن أكثر المقاييس شيوعاً وملائمةً للدول النامية هو المقياس أو النسبة الأولى "نسبة الاحتياطيات الدولية إلى المستوردات"، وذلك لأن المستوردات تشكل أهم بنود ميزان المدفوعات ولصلتها بمستويات الاستهلاك المحلي والإنتاج والنمو الاقتصادي، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة الدولة على إدارة مدفوعاتها الخارجية بدون ضغوط تقلل من كفاءتها في إدارة هذه المدفوعات على نحو صحيح.

ويجب على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية تكلفة الفرصة البديلة والتضحية بالمنافع المتأتية من الموارد التي سيتم الاحتفاظ بها على شكل احتياطيات، وعلى هذا الأساس تكمن أهمية الاعتماد على الاحتياطيات في حالة وقوع الدولة في حالة عجز طارئ في ضمان تدفق الواردات الضرورية، وتفادي السياسات غير المرغوب فيها في حالة عدم كفايتها.

وضمن هذا السياق فإن الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً للمستوى (الحجم) الأمثل للاحتياطيات الدولية هو 3 شهور لتمويل المستوردات.

أكبر 5 دول في العالم من حيث الاحتياطيات

يوضح الجدول التالي أكبر 5 بنوك مركزية في العالم من حيث الاحتياطيات كما هو الوضع في نهاية عام 2010:

مليار دولار أمريكي

الترتيب	الدولة	الاحتياطيات الرسمية*
1	الصين	2847.3
2	اليابان	1096.2
3	روسيا	479.4
4	السعودية	445.1
5	تايوان	382.0

* المصدر: البنوك المركزية للدول الواردة في الجدول

هذا ومن الجدير ذكره في هذا الإطار أن رصيد الاحتياطيات الدولية (الأجنبية) لدى البنك المركزي الأردني بلغ 8.7 مليار دينار أردني (12.2 مليار دولار أمريكي) وهي تكفي لتمويل مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تصل إلى 8.5 شهراً، وهو أعلى من الحد الأدنى المتعارف عليه عالمياً البالغ 3 شهور.

أداء القطاع المصرفي الأردني

حقق القطاع المصرفي الأردني عام 2010 نتائج متميزة على صعيد الأداء مؤكداً بداية تعافيه وقدرته على تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية التي واجهها الاقتصاد الأردني على وجه العموم والصناعة المصرفية المحلية على وجه الخصوص، وتعزى النتائج المهمة التي حققها هذا القطاع الحيوي إلى امتلاكه لمقومات النجاح والاستقرار والكفاءة العالية وتطبيقه لأفضل الممارسات وفق المعايير الدولية علاوة على الرقابة الفعالة والسياسات الحصيفة التي تبناها البنك المركزي الأردني مما جعل هذا القطاع ملاذاً آمناً للمدخرات والتوظيفات والاستثمارات، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج والإنجازات الكمية التي حققها القطاع المصرفي الأردني خلال العام المنصرم 2010:

على صعيد هيكل الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي الأردني وعدد من البنوك التجارية بأحجام وصيغ وجنسيات متعددة، فبعد انضمام كل من بنك أبو ظبي الوطني وبنك الأردن دبي الإسلامي إلى القطاع المصرفي، فقد وصل عدد البنوك المرخصة العاملة في المملكة إلى 25 بنكاً موزعة على النحو الآتي: 13 بنكاً تجارياً أردنياً، و3 بنوك إسلامية أردنية، و9 بنوك عربية وأجنبية.

على صعيد شبكة الفروع المصرفية

1. زاد عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في المملكة خلال عام 2010 بـ 44 فرعاً ليصل عددها إلى 663 فرعاً وزاد عدد مكاتب البنوك المرخصة بـ5 مكاتب ليصل عددها إلى 71 مكتباً، وتتوزع شبكة الفروع المصرفية العاملة في المملكة على النحو الآتي: 521 فرعاً للبنوك التجارية الأردنية، و94 فرعاً للبنوك الإسلامية الأردنية، و48 فرعاً للبنوك العربية والأجنبية.
2. تحسن مؤشر عدد السكان إلى إجمالي عدد فروع البنوك العاملة من حوالي 9.7 ألف نسمة لكل فرع في نهاية عام 2009 إلى حوالي 9.2 ألف نسمة لكل فرع في نهاية عام 2010.
3. استحوذت العاصمة عمان على ما نسبته 62.5% من إجمالي شبكة الفروع المصرفية عام 2009، في حين توزعت باقي الفروع على باقي محافظات المملكة، وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة.

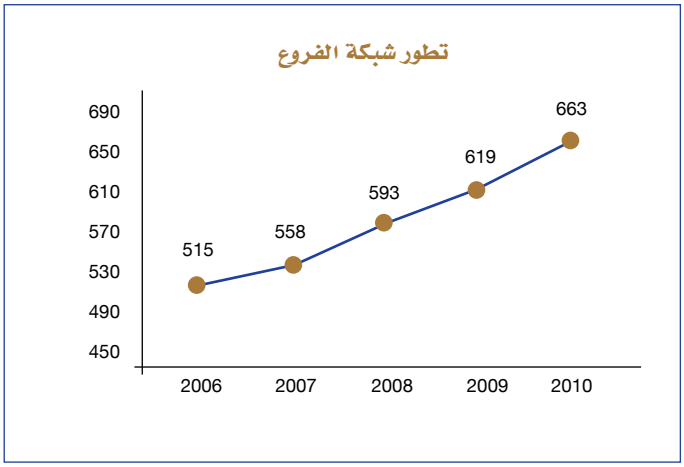

على صعيد شبكة أجهزة الصراف الآلي

1. زاد عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك المرخصة بـ 54 جهازاً ليصل عددها إلى 1023 جهازاً في نهاية عام 2009 وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة، وتتوزع أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في المملكة على النحو الآتي: 857 جهازاً للبنوك التجارية الأردنية (أي ما نسبته 83.8% من إجمالي عدد الأجهزة)، و94 جهازاً للبنوك الإسلامية الأردنية، (أي ما نسبته 9.2% من إجمالي عدد الأجهزة) و72 جهازاً للبنوك العربية والأجنبية (أي ما نسبته 7% من إجمالي عدد الأجهزة).

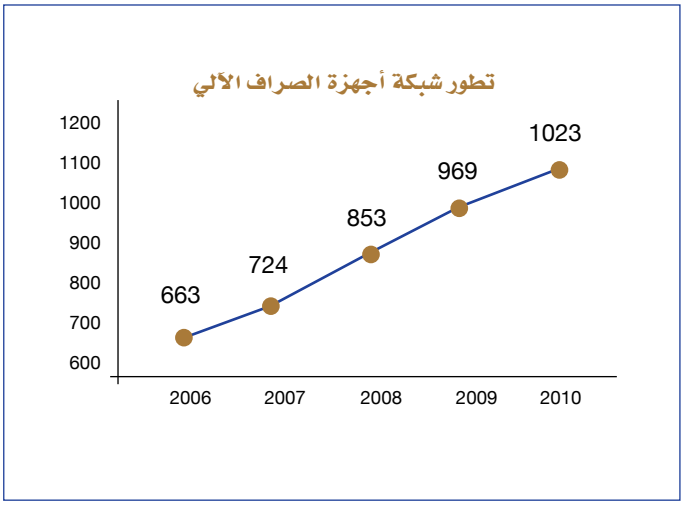

2. تحسن مؤشر عدد السكان إلى إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي من 6 الآف نسمة لكل جهاز عام 2008 إلى 5.8 ألف نسمة لكل جهاز في نهاية عام 2009.

3. استحوذت العاصمة عمان على ما نسبته 65.8% من إجمالي شبكة أجهزة الصراف الآلي عام 2009، في حين توزعت باقي أجهزة الصراف الآلي على باقي محافظات المملكة.

على صعيد الموجودات المصرفية

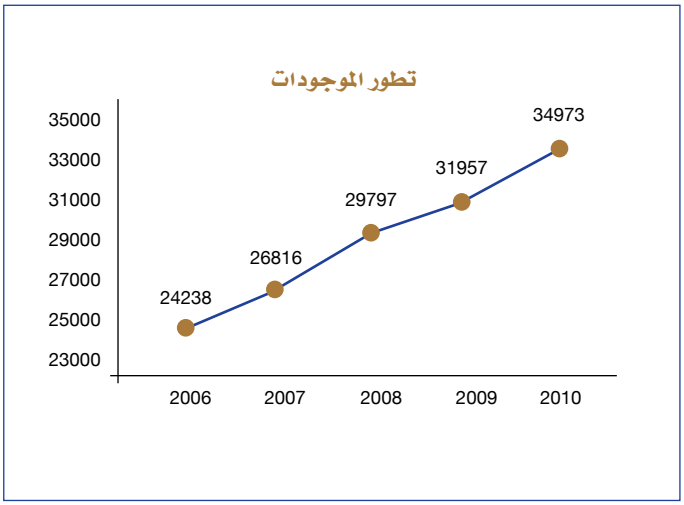

1. ارتفعت موجودات البنوك المرخصة بمقدار 3016.2 مليون دينار وبنسبة 9.4% عن عام 2009 لتصل إلى حوالي 35 مليار دينار أردني في نهاية عام 2010.

2. ارتفعت الموجودات المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 179.4% في العام 2009 إلى 180.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2010.

3. شكلت الموجودات المحلية ما نسبته حوالي 82.5% من إجمالي الموجودات المصرفية أو ما قيمته 28.9 مليار دينار في نهاية عام 2010 مقابل 83.4% أو ما قيمته 26.6 مليار دينار في نهاية العام 2009.

على صعيد الودائع المصرفية

1. ارتفع رصيد ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة بمقدار 2206.4 مليون دينار وبنسبة 10.9% عن عام 2009 ليصل إلى حوالي 22.5 مليار دينار في نهاية عام 2010، وتعكس هذه الزيادة ثقة المودعين في النظام المصرفي بشكل عام والبنوك العاملة في المملكة بشكل خاص، وقدرة البنوك على جذب المزيد من الودائع.

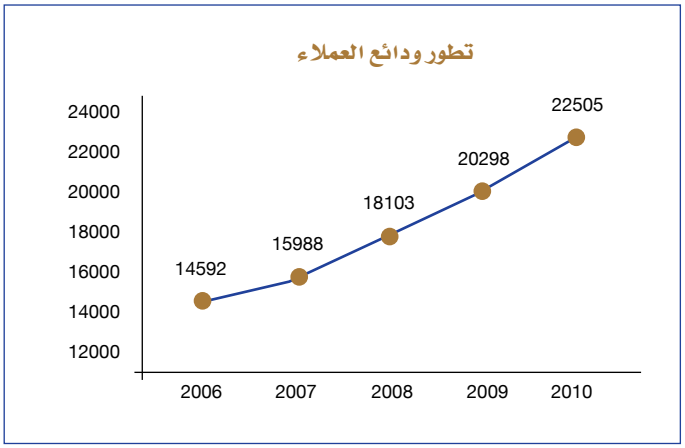

2. ارتفعت ودائع العملاء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 113.9% في العام 2009 إلى 116% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2010.
3. شكلت ودائع العملاء ما نسبته 64.3% من المطلوبات (الموجودات) مقابل 63.5% عام 2009.
4. شكلت الودائع لأجل ما نسبته 60.3% من إجمالي الودائع ، وشكلت الودائع تحت الطلب 26.5% ، بينما شكلت ودائع التوفير 13.2% وذلك في نهاية عام 2010.
5. استحوذت العاصمة عمان على ما نسبته 84% من إجمالي أرصدة ودائع العملاء عام 2010 مقابل 83.8% عام 2009، في حين توزعت باقي الأرصدة على باقي محافظات المملكة.

على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة

1. ارتفع إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من البنوك المرخصة بمقدار 1134.1 مليون دينار وبنسبة 8.5% عن عام 2009 ليصل إلى حوالي 14.5 مليار دينار في نهاية عام 2010.

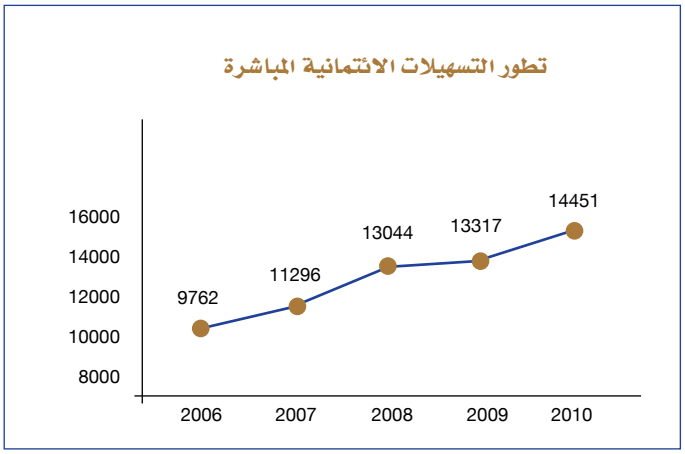

2. تراجعت التسهيلات الائتمانية المباشرة كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي من 74.8% في العام 2009 إلى 74.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2010
3. شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة كنسبه من ودائع العملاء 64.2% عام 2010 مقابل 65.6% في العام 2009.
4. شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة من إجمالي الموجودات المصرفية 41.3% عام 2010 مقابل 41.7% في العام 2009.
5. استحوذت العاصمة عمان على ما نسبته 87.1% من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة عام 2010 مقابل 87.6% عام 2009، في حين توزعت باقي الأرصدة على باقي محافظات المملكة.

على صعيد الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة

1. تراجعت الشيكات المقدمة للتقاص من حيث عددها ومبالغها وبنسب 8.6% و 1.5% على التوالي لتصل إلى حوالي 10.5 مليون شيك وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 34.3 مليار دينار في نهاية عام 2010.
2. تراجعت الشيكات المعادة من حيث عددها ومبالغها وبنسب 3.5% و 11.8% على التوالي لتصل إلى حوالي 713 ألف شيك وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.9 مليار دينار في نهاية عام 2010.
3. ارتفعت أعداد الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي أعداد الشيكات المقدمة للتقاص بمقدار 0.4 نقطة مئوية لتصل إلى 6.8% عام 2010، وتراجعت قيم الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص بمقدار 0.6 نقطة مئوية لتصل إلى 5.5%.
4. تراجعت أعداد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من إجمالي أعداد الشيكات المقدمة للتقاص بمقدار 0.1 نقطة مئوية لتصل إلى 3.9%، وتراجعت كنسبة من إجمالي أعداد الشيكات المعادة بمقدار 5.7 نقطة مئوية لتصل إلى 56.9% في نهاية عام 2010.
5. تراجعت قيم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص بمقدار 0.8 نقطة مئوية لتصل إلى 3.1%، وتراجعها كنسبة من إجمالي قيم الشيكات المعادة بمقدار 5.7 نقطة مئوية لتصل إلى 57.5% في نهاية العام 2010

على صعيد هيكل أسعار الفائدة

واصل هامش الفائدة المصرفية (الفائدة على القروض والسلف – الفائدة على الودائع لأجل) ارتفاعه للعام الثالث على التوالي من حوالي 3.3% عام 2007 إلى 3.82% عام 2008 ثم إلى 4.84% عام 2009 ليصل إلى 5.61% في نهاية عام 2010.

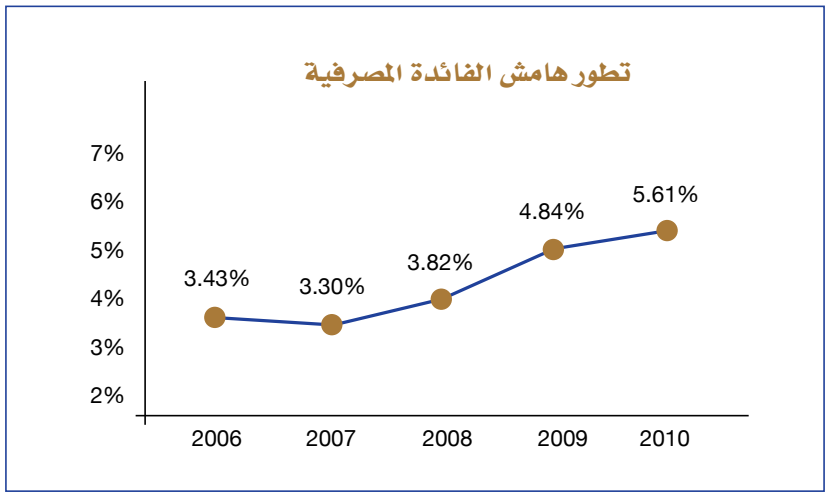

المصرف الدولي للتجارة والتمويل

أحد البنوك التابعة لبنك الإسكان

نشأة وتأسيس المصرف

تأسس المصرف الدولي للتجارة والتمويل كشركة مساهمة مغفلة في 4 كانون الأول 2003 وذلك بموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 وبرأس مال قدره 1.5مليار ليرة سورية، هذا ويعتبر المصرف الدولي للتجارة والتمويل الذي باشر عمله خلال شهر حزيران من عام 2004 من أوائل المصارف الخاصة التي تم افتتاحها في سورية، ويتخذ المصرف من العاصمة السورية دمشق مركزاً رئيساً له.

وفي عام 2007 تمت زيادة رأس مال المصرف لأول مرة ليصل إلى 3 مليار ليرة سورية ومن ثم ليصل إلى 5 مليار ليرة سورية في عام 2010 مقسم إلى 10 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 500 ليرة سورية للسهم الواحد ويجري العمل حالياً على زيادة رأس المال ليصبح 7.5 مليار ليرة سورية.

يعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل المؤسس الرئيس ومن أبرز المساهمين في المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ملكية بلغت 49% من إجمالي رأس المال ويتملك باقي النسبة البالغة 51% شخصيات سورية طبيعية واعتبارية تضم مجموعة من كبار رجال الأعمال والمستثمرين، وقد صدرت مؤخراً موافقة مجلس الوزراء على رفع حصة بنك الإسكان في رأس المال إلى 60%

مجلس إدارة المصرف

يتألف مجلس الإدارة من:

1. معالي الدكتور ميشيل مارتو: رئيس مجلس الإدارة
2. السيد نجيب العساف: نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الشيخ علي بن جاسم آل ثاني: عضو مجلس إدارة
4. السيد يوسف محمود حسين النعمة: عضو مجلس إدارة
5. السيد عمر ملحس: عضو مجلس إدارة
6. الدكتور مصطفى العبد الله الكفري: عضو مجلس إدارة
7. السيد جورج تفنكجي: عضو مجلس إدارة
8. السيد نادر حداد: عضو مجلس إدارة
9. السيدة هالا محمد الناصر: عضو مجلس إدارة

هذا ويشغل السيد سلطان الزعبي منصب الرئيس التنفيذي للمصرف منذ تأسيسه.

أهداف المصرف

يمارس المصرف الدولي للتجارة والتمويل من خلال شبكة فروعه البالغة 30 فرعاً كافة الأعمال المصرفية بمختلف أنواعها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في سورية، ومنها:

- قبول الودائع بالليرة السوريه والعملات الأجنبية.
- تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة بمختلف أنواعها.
- تقديم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة مثل الكفالات والاعتمادات المستندية والبوالص.
- إصدار البطاقات الإلكترونية
- القيام بأعمال الصرافة بالعملات الأجنبية المختلفة.

الإنجازات المالية للمصرف

حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل منذ تأسيسه نتائج أعمال متميزة مما ساهم في تعزيز مكانته في السوق المصرفية السورية، وهذا ما تدلل عليه النتائج الكمية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

- تحقيق متوسط نمو نسبته 36.6% في الأرباح قبل الضريبة (خلال الفترة 2006-2010)، لتصل إلى 1.2 مليار ليرة سورية خلال عام 2010.
- تحقيق متوسط نمو نسبته 35.3 % في الأرباح بعد الضريبة (خلال الفترة 2006-2010)، لتصل إلى 914 مليون ليرة سورية خلال عام 2010.
- تحقيق متوسط نمو نسبته 38.7% في الموجودات (خلال الفترة 2006-2010)، لتصل إلى 78.3 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2010.
- تحقيق متوسط نمو نسبته 42% في ودائع العملاء (خلال الفترة 2006-2010)، لتصل إلى 63.5 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2010.
- تحقيق متوسط نمو نسبته 51.1% في التسهيلات الائتمانية بالصافي (خلال الفترة 2006-2010)، لتصل إلى 33.1 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2010.
- تحقيق متوسط نمو نسبته 38.7% في حقوق المساهمين (خلال الفترة 2006-2010)، لتصل إلى 7.3 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2010.

وفي ضوء هذه النتائج المتميزة فقد حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل مؤشرات أداء جيدة بالمقارنة مع المصارف الخاصة الأخرى، حيث بلغ معدل العائد على متوسط الموجودات "قبل الضريبة" حوالي 1.7% عام 2010، بينما بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين "قبل الضريبة" حوالي 20.5%، كما بلغ مؤشر الكفاءة 34.4%.

ومن الجدير ذكره أن مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل قد أوصى للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح نسبتها 8% من القيمة الإسمية للسهم عن عام 2010، وهي من أعلى نسب التوزيع بين المصارف الخاصة العاملة في سورية

ملخص نتائج أعمال المصرف خلال السنوات (2006 – 2010)

(المبالغ بملايين الليرات السورية)

البيان / السنة	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة النمو عام 2010
الموجودات	29403	48971	52098	68671	78294	%14
ودائع العملاء	23532	35379	41162	55578	63458	%14
التسهيلات الائتمانية "بالصافي"	5871	11969	19036	27135	33078	%22
رأس المال	1500	3000	3000	3000	5000	%67
حقوق المساهمين	1882	3875	4211	4760	7319	%54
الربح قبل الضريبة	379	582	853	1170	1236	%6
الربح بعد الضريبة	282	435	583	850	914	%8
الأرباح النقدية الموزعة	90	240	300	360	400	%11

نشاطات المصرف

ترتكز استراتيجية عمل المصرف الدولي للتجارة والتمويل على ترسيخ وتوسيع قاعدة العملاء من خلال ما يلي:

- تحسين العلاقات مع العملاء الحاليين وبناء علاقات مستقبلية مع عملاء جدد.
- تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء بمختلف شرائحهم.
- التوسع في النشاطات لتشمل مجالات عمل جديدة ومنتجات مصرفية متنوعة.

ومما لا شك فيه أن زيادة رأس المال التي قام بها المصرف خلال عامي 2007 و2010 قد شكلت قاعدة راسخة للتوسع في عملياته ورفع سقوف الإقراض والتوظيفات لديه، حيث ساهم المصرف خلال سنوات نشاطه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تمويل العديد من مشاريع البنى التحتية والتنمية التي تقام في سورية مما أتاح له زيادة حصته من السوق المصرفي بشكل ملحوظ، ولعل أبرز الإنجازات على صعيد قطاعات العمل المختلفة، ما يلي:

- منح القروض طويلة الأجل وإطلاق برنامج القروض السكنية (بيت العمر) والتي تمتد لفترات تتروح من عشر سنوات إلى خمسة عشر سنة.
- إنجاز أول عملية تمويل تتم بقرض تجمع بنكي من خارج سورية للقطاع الخاص عندما قامت مجموعة من البنوك العربية والأوروبية بقيادة بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الأردن بمنح الشركة الوطنية للسكر (التي تعتبر واحدة من أكبر مصانع السكر في الشرق الأوسط) قرض بقيمة 60 مليون دولار أمريكي، حيث كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل وكيلاً ومديراً لهذا القرض.
- تمويل تجارة السيارات والآليات من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو تقديم التمويل المباشر إضافة إلى تمويل استيراد المواد الأولية لمعامل تجميع السيارات المنشأة حديثاً في السوق المحلية.
- منح القروض اللازمة لتمويل رأس المال العامل والمواد الأولية لأبرز المنشآت الصناعية وخاصة منها الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والكابلات ومعامل تصنيع مواد البناء والألواح الخشبية إضافة إلى الصناعات الغذائية والتحويلية.
- تمويل المستوردات وعمليات التجارة الخارجية لتلبية احتياجات عدد كبير من المستوردين المحليين وتأمين موارد العملات الأجنبية اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة في مجال تمويل المستوردات.

- إدارة خدمات الأفراد وتشكيل فرق البيع وزيادة عدد الفروع وطرح باقة جديدة من المنتجات والخدمات المبتكرة وتطوير القنوات الالكترونية وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي.
- كان المصرف أول مصرف في سورية يطرح برنامج جوائز حسابات التوفير والتي لاقت رواجاً منقطع النظير لما تمنحه من جوائز عينية قيمة للفائزين إضافة إلى الفوائد التي يحصلون عليها.

شبكة الفروع

في إطار سعي المصرف لتوسيع حصته من السوق المصرفي السوري وإيصال خدماته إلى كافة المناطق والمحافظات ذات النشاط التجاري والكثافة السكانية، وتعميق الوعي المصرفي لدى المواطنين، فقد قام المصرف بتوسيع شبكة فروعه بشكل مضطرد على مدار سنين عمله، ليصل إلى 30 فرعاً كما في نهاية العام 2010 موزعة على النحو الآتي:

- أحد عشر فرعاً في محافظة دمشق
- أربعة فروع في محافظة ريف دمشق
- خمسة فروع في محافظة حلب
- فرعين في محافظة حماة
- فرع في كل من محافظات حمص، واللاذقية، وطرطوس، ودرعا، والحسكة، والسويداء، والقامشلي، إضافة إلى دير الزور.

ويتطلع المصرف مستقبلاً إلى زيادة التوسع في شبكة فروعه، حيث يجري العمل حالياً على تأسيس عدد من الفروع.

أداءه في بورصة دمشق

تم إدراج أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سوق دمشق للأوراق المالية اعتباراً من 2009/3/31 وتبلغ القيمة السوقية للسهم الواحد 1504.89 ليرة " أي ما يعادل ثلاثة أضعاف القيمة الاسمية للسهم " في نهاية عام 2010 مقابل 1400 ليرة في نهاية عام 2009، وبنسبة نمو بلغت 7.5 % .ويعتبر المصرف الدولي للتجارة والتمويل المصرف الخاص الوحيد في سورية الذي قام بتوزيع أرباح نقدية على مساهميه على مدى خمس سنوات متتالية وبنسب بلغ مجموعها 41% من رأس المال، وتم التوصية لمساهمي المصرف بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2010 بنسبة 8% من رأس المال.

الخطة المستقبلية

ولتحسين مركزه التنافسي بين المصارف العاملة في سورية فقد تبنى المصرف الدولي للتجارة والتمويل خطة عمل طموحة ترتكز على ما يلي:

- التحضير لزيادة رأس المال للمرة الثالثة ليصبح 7.5 مليار ليرة سورية في منتصف العام 2011.
- التفرع في كافة أرجاء المحافظات السورية.
- زيادة الاهتمام بقطاع الشركات على اختلافها من كبيرة ومتوسطة وصغيرة لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية التي لا زالت تتعامل مع مصارف خارج سورية ومنحها فرصاً أفضل وشروطاً منافسة.
- السعي لأن يكون المصرف أكبر مصرف لتمويل قطاع الأفراد والتركيز على القروض الإسكانية والعقارية التي يتميز بها مؤسس المصرف (بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الأردن).
- تأهيل وتطوير الكوادر البشرية المحلية والارتقاء بها، حيث دأب المصرف منذ تأسيسه على استقطاب الكفاءات المحلية من خريجي الجامعات والمعاهد السورية، وإيفاد العديد منهم إلى دورات تدريبية متخصصة داخل وخارج سورية لمواكبة أحدث المستجدات العالمية ومعايير العمل المصرفي الحديثة.

عنوان المصرف

الإدارة العامة – دمشق – السبع بحرات – شارع الباكستان / ص.ب 10502
الموقع الإلكتروني:www.ibtf.com.sy
البريد الإلكتروني: info@ibtf.com.sy
الهاتف: 23880000 11 963 +

قراءة موجزة في:

اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا

في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي بما يسهم في دفع التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات البينية فقد دخلت اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن وتركيا حيز التنفيذ ابتداءاً من شهر آذار من العام الحالي، وكان قد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين الجانبين الأردني والتركي في العاصمة الأردنية عمان في عام 2009.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية في إطار متطلبات إعلان برشلونة والذي يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة يورومتوسطية بحلول عام 2012 والذي يتطلب إبرام اتفاقيات تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط حيث وقعت تركيا على اتفاقيات تجارة حرة خلال السنوات الماضية مع معظم الدول العربية ومنها سوريا ومصر وتونس والمغرب وفلسطين.

أهداف الاتفاقية

1. زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين ورفع مستوى معيشة البلدين.
2. العمل بشكل تدريجي على إزالة المعيقات والقيود أمام حركة تجارة البضائع بما في ذلك المنتجات الزراعية.
3. تنمية علاقات اقتصادية متناغمة بين الطرفين من خلال زيادة التجارة المتبادلة بينهما.
4. توفير الظروف العادلة للمنافسة في التجارة ما بين الطرفين.
5. خلق ظروف مواتية لزيادة وتشجيع الاستثمارات وعلى الأخص تطوير المشاريع الاستثمارية المشتركة في كلا الدولتين.
6. تنمية التجارة والتعاون ما بين الطرفين في أسواق دول ثالثة.

مراحل الاتفاقية

وفور دخول الاتفاقية حيز النفاذ ستدخل المنتجات الأردنية الأسواق التركية معفاة من جميع الرسوم الجمركية باستثناء القائمة السلبية والمكونة من 110 بنود جمركية، ووفق الاتفاقية سيكون دخول المنتجات التركية الأسواق الأردنية معفاة من الرسوم الجمركية وفق فترة انتقالية مدتها ثمان سنوات ومقسمة على ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: يبدأ العمل فيها بداية العام 2011 وتنتهي نهاية العام 2014، وتضم قائمتها 192 بنداً جمركياً منها منتجات الاسمنت والمستحضرات والأدوية الطبية والعطور وأجهزة التصوير وأجهزة فحص العيون والمحركات البحرية والأقمشة.

المرحلة الثانية: يبدأ العمل فيها بداية العام 2012 وتنتهي في العام 2017، وتضم قائمتها 1320 بنداً جمركياً سيتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي خلال ستة سنوات ومنها ملح الطعام ورصف الطرق وزيوت التشحيم والغاز الطبيعي ومواد البناء والأدوات الكهربائية المنزلية.

المرحلة الثالثة: يبدأ العمل فيها بداية العام 2013 وتنتهي بنهاية العام 2018، وتضم قائمتها 254 بنداً جمركياً سيتم منح البضائع ذات المنشأ التركي إعفاء جمركيا وبشكل تدريجي أيضا لمدة ست سنوات ومنها الأبواب وحديد التسليح والمواسير المستعملة للتمديدات الكهربائية.

وستوفر هذه الاتفاقية فرصاً جيدة وتعطي قيمة مضافة للصناعة الوطنية على المدى الطويل إذا ما تم تطوير الجودة والمواصفات الفنية للصناعة المحلية، وإيجاد آليات التكيف والتعامل مع الاتفاقية لغايات تعظيم الاستفادة منها، لتلافي الخسائر التي يمكن أن تلحق بالصناعة الأردنية نتيجة اتساع الفارق في التبادل التجاري بين الأردن وتركيا والذي بلغ 502 مليون دولار في عام 2010. خاصة وأن الصناعة التركية تمتلك التكنولوجيا المتقدمة بالإضافة إلى توفر مصادر المياه والطاقة وتمتع منتجاتها بالجودة العالية ودخولها الأسواق العالمية فضلاً عن الدعم المباشر وغير المباشر المقدم لها من الحكومة التركية.

المسؤولية الاجتماعية

واصل بنك الإسكان مسيرة العطاء التي ينتهجها في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تسخير جهوده وإمكانياته لخدمة المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ومن أبرز النشاطات التي قام بها البنك في هذا المجال خلال الربع الأول من العام 2011 هي: إقامة حملة للتبرع بالدم شارك فيها موظفو البنك وعلى اختلاف مستوياتهم الإدارية، وذلك احتفالاً بعيد ميلاد جلالة الملك، ورعاية المؤتمر الدولي الثاني " الأزمة المالية العالمية... دروس الأمس وتحديات المستقبل "، والذي عقد في جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، ورعاية الملتقى الطلابي والذي أقيم في الجامعة الهاشمية بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك تحت عنوان " الوئام بين الأديان " (تعظيم الجوامع واحترام الفوارق).

كما قام البنك برعاية حفل عشاء جمعية المصدرين الأردنيين وذلك انطلاقاً من سعيه الدائم والمتواصل لتعزيز علاقات التعاون مع مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية في المملكة، والحفاظ على العلاقات مع كبار رجال الأعمال والمصدرين، لما لهم من دور فعال في دعم الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى مستويات أعلى.

وتعزيزاً لدوره الاجتماعي قام بنك الإسكان بتقديم الدعم لجمعية السلط الخيرية في سبيل رعاية الأيتام ومساعدة الأسر الفقيرة وتعليم الطلبة المحتاجين، كما قدم الدعم لمشروع مكتبة الأسرة الأردنية بهدف تعميق الوعي ورفع المستوى المعرفي لدى أفراد المجتمع، والتبرع للجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين وذلك دعماً للمراكز الطبية التابعة لها في مخيمي حطين وجرش، كذلك كان لبنك الإسكان نشاط متميز على الساحة الرياضية تمثل في دعم الاتحاد الأردني لرياضة المعوقين.

النشاط التدريبي لبنك الإسكان

واصل البنك المضي قدماً في تنمية كفاءات ومهارات الموظفين في الفروع والإدارات لتتواكب مع متطلبات العمل وتطوراته، وذلك من خلال عقد العديد من الندوات والدورات وورش العمل المتخصصة في مجالات العمل المصرفي والإداري المختلفة، مع التركيز على صقل مهارات البيع وتقديم الخدمات، بالإضافة إلى مهارات اللغة الإنجليزية والكمبيوتر. وضمن هذا الإطار، تم منذ بداية عام 2011 وحتى منتصف شهر آذار عقد 38 دورة تدريبية شارك بحضورها 714 موظفاً.

البيان	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات الداخلية	30	690
الدورات المحلية	7	23
الدورات الخارجية	1	1
المجموع	**38**	**714**

هذا وقد عقد مركز التدريب والتطوير التابع للبنك برنامجاً تدريبياً شاملاً للموظفين الجدد (الصرافين)، كما تم تنظيم ورشة عمل بعنوان أخلاقيات المهنة المصرفية، ولتأهيل وتطوير كفاءة مدراء الفروع تم عقد دورة إعداد خطط التسويق المصرفي.

كما ركزت بعض الدورات التدريبية على تعزيز ثقافة خدمة العملاء خصوصاً لدى موظفي الفروع، ومنها: دورة التسويق المصرفي في البنوك والمؤسسات المالية، ودورة المهارات الإشرافية المتقدمة، ودورة إدارة البيع، ودورة أصول ومبادئ الائتمان التجاري وتمويل الشركات الصغيرة.

وعلى صعيد آخر، فقد تم عقد دورة إدارة الخزينة " Treasury Management "وحضرها موظفين من دوائر الخزينة والعمليات والمالية والامتثال والأنظمة والمؤسسات المالية، إلى جانب عقد دورة " Business Process Analysis " والتي عقدت بالتعاون مع مؤسسة "Transition Tech " وحضرها موظفين من دوائر الأنظمة وتطوير وهندسة العمليات والموارد البشرية والمؤسسات المالية.

وفيما يتعلق بالدورات الخارجية، فقد تم عقد دورة" The Highly Productive and Effective Administrator " والتي عقدت بالتعاون مع مؤسسة MEIRC في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حتى تكون مديراً متميزاً في مؤسسة رائدة، فإن عليك أن:

1. تؤمن بأنك أنت ربان السفينة وقائدها ، وأنك تتحمل مسؤوليتها.
2. لا تتهرب من المشاكل التي تواجه مؤسستك، ولكن طور قدراتك وقدرات مؤسستك، لتكون أكبر من المشكلة.
3. لا تغرق نفسك بالمشاكل، لأن معظمها ليس له وجود إلا في مخيلتك.
4. تتخلى عن بعض طرق تفكيرك القديمة، وأن تتبنى طرقاً جديدة.
5. لا تنساق وتنجرف مع الآخرين .
6. تتخلص من أفكارك السلبية، وأن تتبنى أفكاراً إيجابية، " كما تعتَقد تكون ".
7. تهتم بموظفيك والعاملين معك ، لأنهم رأسمالك الحقيقي " أطعم الجياد، وتخلص من السلاحف ".
8. أن تكون متفاعلاً إيجابياً مع بيئتك وأن تكون مبادراً.
9. تحرص على أن يكون معدل التطور والتغيير في مؤسستك، أعلى مما هو لدى الآخرين.

حتى تكون موظفاً ناجحاً في علاقتك مع مديرك، عليك:

1. معرفة توقعاته منك، حتى تعمل على تحقيقها.
2. معرفة كيف يحب أن تُنْجَزْ وتدار الأمور.
3. تحديد الوقت المناسب للحديث معه ومناقشته .
4. تجنب المناقشات البيزنطية " التي لا توصل إلى نتيجة ".
5. احتفظ بخيارات متعددة لحل المواضيع التي تناقشها معه.
6. تقبل وادعم الأفكار والقرارات الجيدة التي تصدر عنه ، وكن معه دائما بالاتجاه الصحيح.
7. أطلعه على كل الأمور التي يجب إطلاعه عليها.
8. أن تكون علاقتك معه علاقة تشاركيه تصالحيه لا صداميه.
9. أن تكون صريحاً وأن تبتعد عن المراوغة.
10. لا تقحمه في المشاكل البسيطة التي يمكن أن تحلها بعيداً عنه، فلديه مشاغل كثيرة.
11. أن تكون سنداً وداعماً له " كن معه على الحق ولا تكن عليه ".
12. أن تكون مبادراً لتقديم الحلول ولا تكن مصدراً للمشاكل.

شريك يرافق حياتك

وجود من يصغي إليك ويتفهّم إحتياجاتك جيداً هو أبسط معاني الشراكة الملهمة لنصنع من الحلم والعمل وجودة الخدمة قصة نجاح وإنجاز. نحن في بنك الإسكان نلتزم بتقديم الأفضل لعملائنا وتمكينهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم والارتقاء بحياتهم وأعمالهم إلى أعلى مستوى.

- أكثر من 1800 موظفاً في خدمتك.
- خدمات مالية ومصرفية شاملة وعروض منافسة تلبّي إحتياجاتك.
- أكثر من 100 فرعاً و 200 صرافاً آلياً في خدمتك على مدار الساعة.
- شبكة فروع إقليمية وبنوك خارجية تابعة وشقيقة لتلبية طلباتك.
- قاعدة رأسمالية متنامية وصلت إلى حوالي مليار دينار تدعم استمرار توسيع الخدمات وعمليات التطوير والانتشار الجغرافي داخلياً وخارجياً.

بنك الإسكان
Housing Bank

hbtf.com